: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i41.512

TJFPS

41

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

"ازمة تشكيل الحكومة العراقية بعد انتخابات 2021 و أفاقها المستقبلية"

"The Crisis of Government Formation in Iraq after the 2021 Elections and Its Future Prospects"

Researcher: Abdul Qahar Falah Hassan [a]
Asst. Prof. Dr. Adnan Abdul Amir Mahdi [b]
Tikrit University - College of Political Sciences [ab]

الباحث عبد القهار فلاح حسن [a] *
أ. م. د عدنان عبد الامير مهدي [a]
جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية [ab]

Article info.

Article history:
- Received 03 Jun. 2025
-Received in revised form 15 Jun .2025
- Final Proofreading 20 Jul. 2025
- Accepted 23 Nov. 2025
- Available online:31 Dec.2025

Keywords:
- Crisis
- Elections
- Iraqi Government
- Coordination Framework
- Sadrist Movement

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The process of forming the Iraqi government has witnessed recurrent political crises among parties since 2006، particularly in the election of the prime minister and the formation of the ministerial cabinet. Following the October 2019 protests، which called for early elections، these elections were held on October 10، 2021، and their results were ratified by the Federal Supreme Court. However، the political crisis escalated due to the failure of the blocs to form a government، leading to a political deadlock and a division between demands for a majority government and those favoring a consensus government. The crisis was further exacerbated by the resignation of the 73 deputies of the Sadrist bloc، at the direction of their leader Muqtada al-Sadr. In accordance with the 2020 election law، they were replaced by their runners-up in the electoral districts. After a crisis that nearly plunged the country into civil strife، the government of Mohammed Shia' al-Sudani، the nominee of the Coordination Framework، was formed. Al-Sudani presented an ambitious program despite internal and external challenges. Al-Sudani is characterized by his capacity for pragmatic and rational engagement with crises، drawing on his accumulated experience. This has provided him with clear foundations and strategies to confront challenges and achieve internal stability and external engagement.

*Corresponding Author: Abdul Qahar Falah Hassan, EMail: sufyan.m@tu.edu.iq ,Tel:009647703375904, Affiliation: Tikrit University / College of Political Science.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 3 حزيران 2025
-الاستلام بعد التنقيح 15 حزيران 2025
- التدقيق اللغوي 20 تموز 2025
- القبول: 23 تشرين الثاني 2025
- النشر المباشر: 31 كانون الأول 2025

الكلمات المفتاحية :
- **الازمة**
- **الانتخابات**
- **الحكومة العراقية**
- **الاطار التنسيقي**
- **التيار الصدري**

الخلاصة: تشهد عملية تشكيل الحكومة العراقية منذ عام 2006 أزمات سياسية متكررة بين الأحزاب، سواء في انتخاب رئيس الوزراء أو تشكيل الكابينة الوزارية، وبعد احتجاجات تشرين الأول 2019، التي طالبت بانتخابات مبكرة، أُجريت الانتخابات في 10 تشرين الأول 2021، وأقرت المحكمة الاتحادية نتائجها، لكن الأزمة السياسية تصاعدت بسبب فشل الكتل في تشكيل الحكومة، مما أدى إلى انسداد سياسي وانقسام بين مطالب بحكومة أغلبية ومن يفضل حكومة توافق، تفاقمت الأزمة باستقالة نواب الكتلة الصدرية البالغ عددهم 73 نائباً، بتوجيه من زعيمهم مقتدى الصدر، ووفق قانون الانتخابات لعام 2020، تم استبدالهم بمنافسيهم في الدوائر الانتخابية، وبعد أزمة كادت تُدخل البلاد في حرب أهلية، تشكلت حكومة محمد شياع السوداني مرشح الاطار التنسيقي، الذي قدم برنامجاً طموحاً رغم التحديات الداخلية والخارجية ، تميز السوداني بقدرة على التعامل الواقعي والعقلاني مع الأزمات، مستفيداً من خبرته المتراكمة، ما جعله يمتلك أسس واستراتيجيات واضحة لمواجهة التحديات وتحقيق الاستقرار الداخلي والانفتاح الخارجي.

المقدمة :

شهدت الساحة السياسية العراقية تحولات كبيرة عقب الانتخابات التشريعية المبكرة التي أُجريت في 10 /أكتوبر 2021، وقد جاءت هذه الانتخابات استجابةً لحراك شعبي واسع، أدى إلى استقالة رئيس الوزراء الأسبق عادل عبد المهدي، وتشكيل حكومة انتقالية برئاسة مصطفى الكاظمي، أوكلت إليها مهمة الإشراف على العملية الانتخابية، اتسمت هذه الانتخابات بخصوصية كونها الأولى التي تُجرى وفق نظام الدوائر المتعددة، كما أنها كانت الخامسة منذ عام 2006. ورغم مرور عام على إجرائها، فإن البلاد دخلت في أزمة سياسية معقدة تمثلت في غياب التوافق على تشكيل الحكومة الجديدة، مما عمّق حالة الجمود السياسي وفتح الباب أمام احتجاجات جديدة، خاصة بعد انسحاب الكتلة الصدرية من البرلمان، وظهور فراغ دستوري غير مسبوق، في المقابل، سعى الإطار التنسيقي إلى استثمار الفراغ الحاصل من خلال المضي في تشكيل الحكومة. وقد توجت جهوده بانتخاب رئيس جديد للجمهورية، ما أفسح المجال لترشيح رئيس وزراء من داخل الإطار، وعقد جلسة برلمانية للمضي بتشكيل الحكومة.

يناقش هذا البحث أزمة تشكيل الحكومة العراقية بعد انتخابات 2021، ويُسلّط الضوء على أبرز التحديات التي واجهت هذه المرحلة، لاسيما استمرار الصراع بين التيار الصدري والإطار التنسيقي، وضعف قدرة الدولة على ضبط السلاح المنفلت، والتخبط في السياسة الخارجية، فضلاً عن الصعوبات المتعلقة بتنفيذ البرنامج الحكومي وإمكانية إجراء انتخابات مبكرة نهاية عام 2023.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من طبيعة الأزمة السياسية التي أعقبت انتخابات 2021 في العراق، وما نتج عنها من انسداد سياسي طال أمده، عكس هشاشة النظام السياسي وصعوبة تحقيق التوافق الوطني في ظل الانقسامات الحزبية الحادة، كما تبرز أهمية البحث من أثر هذه الأزمة على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وعلى قدرة الدولة في أداء وظائفها السيادية، ولا سيما في ظل وجود سلاح خارج إطار الدولة، وغياب رؤية واضحة للسياسة الخارجية، وتعثر تنفيذ البرنامج الحكومي، يتصل هذا البحث كذلك بفجوة معرفية في الأدبيات السياسية العراقية، إذ غالبًا ما ركزت الدراسات السابقة على مراحل ما بعد 2003 بشكل عام، دون التعمق في دراسة أزمة تشكيل الحكومات في ظل التعديلات القانونية والانتخابية الجديدة، مثل نظام الدوائر المتعددة، وصعود قوى جديدة، وانسحاب قوى تقليدية من العملية السياسية، ومن هنا، يسعى هذا البحث إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل أزمة تشكيل الحكومة بعد انتخابات 2021، والكشف عن ديناميات الداخلية وتأثيرها على مستقبل العملية السياسية في العراق، مع محاولة استشراف السيناريوهات المحتملة في ضوء التحديات الراهنة.

إشكالية البحث: ينطلق البحث من تساؤل رئيسي ما هي ابعاد الازمة السياسية التي مر بها العراق بعد انتخابات 2021؟ وللوصول الى نتيجة لهذا البحث هناك عدة تساؤلات فرعية اهمها:

1. ماهية الأزمة؟ وماهي النظم الانتخابية وانواعها، و ماهي نتائج انتخابات 2021 ؟
2. من هي الاحزاب المعارضة والمؤيدة لنتائج الانتخابات؟
3. من هي الاحزاب المؤيدة لحكومة الأغلبية السياسية، و من هي الاحزاب المؤيدة لحكومة التوافق ؟
4. ما هو مستقبل الحكومة العراقية الجديدة 2022؟

فرضية البحث: ان العملية السياسية في العراق مرت بمرحلة خطيرة هددت وجودها، و نتجت عنها انتخابات عام 2021 و تداعياتها و صراع القوة السياسية على ادارة الدولة، الامر الذي ربط مصير البلاد بتشكيل حكومة

عراقية لها برنامج حكومي تركز على شخصية صانع القرار السياسي ونجاحة مرتبط بالمحددات المستقبلية محلياً و اقليمياً و دولياً.

مناهج البحث :تم توظيف عدد من المناهج العلمية أبرزها المنهج الوصفي لفهم الإطار النظري والمفاهيمي، والمنهج الاستقرائي لتحليل نتائج الانتخابات والمعطيات السياسية، والمنهج التحليلي–النظمي لفهم تفاعلات القوى السياسية وموقعها داخل النظام السياسي العراقي، إضافة إلى المنهج الاستشرافي لاستنتاج السيناريوهات المستقبلية الممكنة.

هيكلية البحث: من اجل الالمام بموضوع البحث، من جميع جوانبه، تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسية تضمن المبحث الاول الاطار النظري والمفاهيمي وقسم الى مطلبين ، تناول المطلب الاو لماهية الازمة في حيت تمحور المطلب الثاني حول مفهوم الانتخابات وانواع النظم الانتخابية. وتضمن المبحث الثاني نتائج الانتخابات العراقية 2021 ومخاضات التشكيل من خلال مطلبين، تناول المطلب الاول نتائج الانتخابات العراقية 2021 ، في حين بحث المطلب الثاني جدلية حكومة الاغلبية وحكومة التوافق، في حين كان المبحث الثالث مختلفا فتكلم عن مستقبل الحكومة العراقية الجديدة 2022 رؤية مستقبلية وقسم الى ثلاثة مطالب، تضمن المطلب الاول سيناريو بقاء الوضع على ما هو علية، وتناول المطلب الثاني سيناريو التراجع والفشل، وتمحور المطلب الثالث سيناريو الاستمرارية و النجاح.

المبحث الأول الاطار المفاهيمي

يعد البحث في المفاهيم الاساسية لأي موضوع اكاديمي مهم واساسي باعتبار ان فهم ابعاد تلك المفاهيم يعد مفتاح اساسي لتوضيح مقاصد البحث و اهدافه و مجالات بحثه، وعليه فقد تناول المطلب الاول في هذا المبحث ماهية الازمة، فيما يتناول المطلب الثاني مفهوم الانتخابات وما هي انواع النظم الانتخابية.

المطلب الاول: ماهية الأزمة

تعد الازمة من اكثر الكلمات شيوعاً في العالم ولن نجد صعوبة في تعريف هذه الكلمة، فلا تحتاج أي استطلاعات للرأي العام. لان الناس على اختلاف مستوياتهم يتعاملون مع الازمة بالنقد والتحليل ، ويلومونها على كل الاحداث والكل يريد النجاة منها، الأزمة تخيف الجميع وكلمة "أزمة" لها معنى كبير، ارتبطت الأزمات في تاريخ البشرية بالكوارث طبيعية كانت أو من صنع الإنسان مثل الحروب والغزوات مما يؤدي إلى تدهور في مستوى المعيشة، غالبًا تؤدي أزمة الحكومة إلى اندلاع حرب أهلية، وهو ما يستنفد بدوره قوة البلاد وقدراتها ويؤدي إلى تفاقم الأزمة التي تشمل جوانب مختلفة[1].

اولاً: مفهوم الازمة

1.الازمة لغةً: حسب قاموس لسان العرب هي العقم والجفاف والمجاعة[2].

وبحسب قاموس المورد، فهو تغيير للأفضل أو للأسوأ في الأحداث الحادة المحتومة ، ويذكر أيضًا أن الأزمة هي حالة من عدم الاستقرار السياسي، وما إلى ذلك مما يؤدي إلى تحول حاسم[3].

2. الازمة اصطلاحاً: هي اضطراب مفاجئ ناتج عن ظروف غير مستقرة تؤدي إلى أحداث غير متوقعة نتيجة عدم احتوائها من قبل المعنين بهذا الامر وفي كثير من الأحيان بفعل الإنسان[4].

ثانياً: انواع الازمة:هناك عدة انواع للازمات وقد تقتصر على نوعين هما[5].

---

[1] نيكولاي ستاريكوف ، **الأزمة كيف تفتعل** ، ط 1 ، (دمشق : دار علاء الدين للنشر والطباعة والتوزيع ،2015)، ص 5.

[2] ابن منظور ، **لسان العرب** ،ط 6، (بيروت : دار صادر بيروت ، 1997) ص 16.

[3] منير البعلبكي ، **قاموس المورد الحديث** ،(بيروت: دار العلم للملايين ،20089، ص 292.

[4] ماجد المساعدة ،**ادارة الأزمات** ، ط 1، (عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2012)، ص 22.

[5] ساره العقيل ، **تعامل مع الأزمات** ، (الرياض : مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة ، 2017)، ص12.

1- الازمات المفاجئة: يحدث هذا النوع من الازمات بشكل سريع دون سابق انذار لها مثل: الزلازل والبراكين والهزات الأرضية او الحوادث او الحريق.

2- الازمات المتراكمة: عاده ما يكون لمثل هذا النوع من الازمات تصور مسبق وتوقع لحدوثها فنموها وتطورها يأخذ وقت طويل مع مرور الزمن ومن الصعب ايجاد حل جذري له.

ثالثا :ابعاد الأزمة[1].

1- البعد الزمني: يشير إلى مسألة تحديد متى بدأت الأزمة ومدى استمرارها، وتوقعات استمرارها في المستقبل لأن هذا الحد الزمني يجعل من الممكن اقتراح السياسات والإجراءات التي تساعد على إزالة الجذور التاريخية للأزمة وتدابير التعامل معها الآن وفي المستقبل.

2- البعد المكاني: يساهم البعد المكاني في تحقيق الأهداف التي صممت الخطة من أجلها، إذا كان الغرض من الخطة هو القضاء على نشاط الجماعات المتطرفة في منطقة ما ، فمن المهم تحديد المناطق التي تظهر فيها هذه الجماعات وظهورها [2].

3- البعد الاجتماعي: الأزمة تعطل حياة الناس في المجتمع والشعور بالدونية في المجتمع ونقص إشباع احتياجاتهم في الحياة.

4- البعد الاقتصادي: يمكن أن تؤثر الأزمة بشكل أساسي على نشاط صناعي أو تجاري أو زراعي وما ينتج عنه من أضرار وخسائر في الحياة أو القرارات البشرية والمادية والمعنوية.

5- البعد السياسي: قد يكون للأزمة تداعيات سياسية على النظام السياسي أو نظام حكومة الدولة أو على أحد رموزها أو وظائفها هذا يؤثر على صورة النظام في المجتمع[3] .

---

[1] شيرزاد عبدالله، **الازمة وعوامل نجاح استراتيجية مواجهتها**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 30، (جامعة تكريت:2022)، ص235.

[2] محمد الرهوان ، **التخطيط لمواجهة الازمات و الكوارث** ،(القاهرة : دار ابو المجد للطباعة ،2004)، ص 99 – 103.

[3] . محمد هيكل ، **مهارات ادارة الأزمات والكوارث و المواقف الصعبة** ،(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2006)، ص 38.

رابعاً: سمات الأزمة [1] .

1- تسود حالة من عدم الاستقرار وعدم القدرة على إدارة الأزمة.

2- يعاني صانع القرار من فقدان الثقة وزيادة حالة الخوف من الذات ودرجة من عدم اليقين والارتباك التي يمكن أن تصل إلى الشلل التام وعدم القدرة على الحركة.

3- مصدر الخطر أو الأزمة هو تهديد رئيسي لمصالح الكيان ومتابعة أدائه في أهدافه وأمنه واستقراره ، ونقطة تحول رئيسية في الأحداث العرضية[2].

المطلب الثاني: الانتخابات وانواع النظم الانتخابية

اولا: مفهوم الانتخابات

الانتخاب هو طريقة لتفويض السلطة على أساس الاختيار الذي يتم من خلال التصويت أو الاقتراع، والانتخابات هي الطريقة الأساسية لتفويض السلطة في ديمقراطية تمثيلية، اذ أصبحت الانتخابات عقيدة الديمقراطية، وأصبح وقت الانتخابات من أهم الفترات في حياة الناس السياسية، لان الانتخابات هي من تحدد مصيرهم من خلال اختيارهم لمرشحيهم، اذ يتطلب المفهوم الدقيق للانتخاب دراسة اهليته القانونية لان الانتخاب وسيلة لاختيار القادة [3]. **و سنتناول المفهوم اللغوي والاصطلاحي للانتخاب بإيجاز**

1. المفهوم اللغوي للانتخاب : يُقصد بفعل يُنتخب باللغة العربية أن يختار أو يختار المواطن شخصًا أو مرشحًا أومن بين عدة أشخاص أو مرشحين ،والانتخابات مرادفة للحرية، وبالتالي فإن الأنظمة الانتخابية هي أدوات لاختيار الحاكمين[4] .

---

[1] . عبدالله محمد الفقيه، **ادارة الازمات**، ط1، (صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجية ،2011)، ص31.

[2] معتز سلمان عبدالرزاق، **ادارة الازمات و نظم المعلومات مديات التأثير والفاعلية**، العدد 28، (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة: 2011)، ص147.

[3] ماهر الجبوري ، حنان شفيق ، **حقوق الانسان والطفل والديمقراطية**، (جامعة الموصل: دار ابن الاثير للطباعة و النشر ،2009)، ص258.

[4] هاله عبد العال ، **تقيم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية** ، ط1 ،(القاهرة :العربي للنشر والتوزيع ،2017) ، ص14 .

2 المفهوم الاصطلاحي للانتخاب : الانتخاب يعرف بأنه اختيار شخص من بين عدد من المرشحين ليكون ممثلاً للمجموعة التي ينتمي إليها، وغالباً ما يسمى الانتخاب (اقتراع)، أي التصويت على اسم محدد، وليس لأي من السلطات الحق في منع مواطن من هذا الحق، وطالما أنه يستوفي شروط السن ، بالإضافة إلى شرط الجنسية[1] .

ثانيا:انواع النظم الانتخابية

تتعدد النظم الانتخابية وتختلف حسب الدول من دولة الى اخرى تبعا للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ،ومدى تأثر النظام السياسي بالمبادئ الديمقراطية لكل دولة ويمكن حصرها في ثلاثة نظم انتخابية رئيسية هي: الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر ، والانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة ، والانتخاب بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي[2] . و يمكن بيان تلك الانواع من خلال الاتي:-

1.نظام الانتخاب المباشر وغير المباشر: يكون التصويت مباشر إذا اختار الناخبون ممثليهم مباشرة دون وسيط، في حين تكون الانتخابات غير مباشرة إذا كان دور الناخبين يقتصر على اختيار شخصين اثنين يختارون بدائلهم، الانتخاب المباشر درجة واحدة والانتخاب غير المباشر درجتين أو أكثر. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدساتير تقدم الآن الانتخاب المباشر بحيث يمكن القول إنها أصبحت القاعدة في النظام البرلماني، والتي تتماشى مع غلبة الاقتراع العام وهيمنة المبادئ الديمقراطية، إن إدخال نظام الانتخاب المباشر يزيد من الوعي السياسي والاهتمام بالشؤون السياسية والعامة[3] .

2.الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة: في نظام الانتخاب الفردي، يُنتخب نائب واحد عن كل دائرة انتخابية، ما يقتضي تقسيم الدولة إلى دوائر بعدد مقاعد البرلمان، أما في نظام القائمة، فيُنتخب عدد من النواب عن كل دائرة، وعادةً ما تُعد المحافظة أو الدولة بأكملها دائرة واحدة، يرى مؤيدو النظام الفردي أن صغر الدائرة يتيح للناخب معرفة المرشح جيدًا، مع سهولة المفاضلة بين الأفراد دون تأثير مباشر للأحزاب، كما يتميز بالبساطة

---

[1] صباح بالة ، **مفهوم الانتخابات** ، الموسوعة السياسية تاريخ المقالة 2017/9/6 ، متاح على الرابط ، https://ume.la/5VgFDX ، تاريخ الدخول 2023/2/25 .

[2] محمد المشهداني ، **النظم السياسية** ، (الموصل : دار الحكمة للطباعة والنشر ،2015) ،ص 76.

[3] حميد حنون خالد ، **الانظمة السياسية** ، (بغداد : الدار العربية للقانون، 2010)، ص 67

والوضوح. بالمقابل، يُفضل أنصار القائمة هذا النظام لأنه يعزز الاهتمام بالمصلحة العامة من خلال التصويت على البرامج وليس الأشخاص، ويمنح الناخب حرية اختيار أكثر من مرشح، مما يقلل من تأثير الإدارة والرشوة .(1)

3.الانتخاب بالأغلبية: هو النظام الذي يفوز بموجبه جميع المرشحين الحاصلين على أكثر الأصوات صحة في الدائرة الانتخابية، سواء كان التصويت فرديًا أم قائمة في حالة الصوت الواحد يفوز المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات في منطقته وفي حالة التصويت بالقائمة تفوز القائمة التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات بجميع المقاعد، وبالتالي فإن نظام الأغلبية يتماشى مع نظام الانتخابات الفردية ونظام انتخابات القائمة تأتي الغالبية في شكلين: بسيط أو مطلق [2].

4.نظام التمثيل النسبي: يقوم هذا النظام على توزيع المقاعد البرلمانية بما يتناسب مع القوة العددية لكل حزب أو تيار سياسي مشارك في الانتخابات، بهدف تمثيل الواقع السياسي بشكل عادل. طُبّق لأول مرة في الدنمارك عام 1855 ثم في بلجيكا عام 1899، واعتمدته لاحقًا معظم الدول الأوروبية، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى. ويُستخدم هذا النظام في الدوائر متعددة الأعضاء أو على مستوى الدولة ككل، بحيث تُعد الدولة دائرة انتخابية واحدة، لتفادي إهدار الأصوات كما يحدث في نظام الأغلبية، الذي لا يسمح بتقسيم المقاعد في الدوائر ذات العضو الواحد [3].

---

[1] عصام الدبس ، **النظم السياسية أسس التنظيم السياسي** ، ط 2 ، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2013) ، ص 223.

[2] المشهداني، **مصدر سبق ذكره** ،ص 84.

[3] سربست أميدي ، **النظم الانتخابية في العالم العراق نموذجا** ، ط1 ،(دهوك : مطبعة جامعة دهوك ،2011) ، ص 34.

المبحث الثاني

الانتخابات التشريعية العراقية لعام 2021 : وازمة التشكيل

شهد العراق في 10/ تشرين الاول / 2021 اول انتخابات نيابية مبكرة منذ الغزو الامريكي للعراق في 2003 جاءت هذا الانتخابات بعد استقالت حكومة عادل عبد المهدي اثر الحركة الاحتجاجية و بعدها تولى مصطفى الكاظمي رئاسة الوزراء الذي جعل اهم اولويات الحكومة هي اجراء انتخابات مبكره. وعلية فان هذا المبحث تناول في المطلب الاول نتائج الانتخابات العراقية عام 2021 و تضمن في المطلب الثاني جدلية حكومة الاغلبية و حكومة التوافق (مخاضات التشكيل) .

المطلب الاول: نتائج الانتخابات العراقية عام 2021.

بسبب الاحتجاج الشعبي الذي حدث في 10/تشرين الاول عام 2019 والمطالبة الشعبية بتغيير النظام القانوني للعملية الانتخابية، بدءاً بقانون مفوضية الانتخابات، واعتماد القوانين من جميع الأطراف، وانتهاءً بقانون الانتخابات والمصادقة عليه، جاء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لعام 2020 كان من المفترض أن تنتهي الدورة البرلمانية الحالية في عام 2022[1].لكن الأحزاب السياسية قررت إجراء انتخابات مبكرة بعد التأييد الشعبي الواسع والاحتجاجات التي أطاحت بالحكومة السابقة بقيادة (عادل عبد المهدي) أواخر عام 2019 قام (مصطفى الكاظمي) بقياده حكومة جديدة مكانها[2].

يعتمد قانون الانتخابات البرلمانية على دوائر متعددة، أي أن المحافظة تتكون من دائرتين أو أكثر، ولكل منهما حصة كوتا للنساء، يميل القانون الجديد إلى تفضيل المرشحين الأفراد حيث يكون الفائز في دائرة انتخابية هو الشخص الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، ويليه الفائز الثاني مباشرة، بغض النظر عن القائمة أو الكتلة السياسية. يترك القانون التمثيل النسبي لنظام الصوت الواحد، مما يؤثر بشكل مباشر على حجم الدوائر والعلاقة بين الناخبين والمرشحين، والاحكام التي أدخلت في قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020، وهو الصوت الغير قابل للتحويل، و القانون الجديد يقلل من تأثير الزعامات التي سيطرت على القرار السياسي، حيث لن يكونوا قادرين على التأثير من خلال التصويت وايصال النواب الى البرلمان، هو ما يصلح لإزاحة

---

[1] **قانون انتخابات مجلس النواب العراقي**، الوقائع العراقية، العدد 4603، السنة الثانية والستون، (العراق:2020).

[2] سميه دهام، علي عبد الزهرة، **العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية دراسة حاله انتخابات عام(2018و2021)**، مجله تكريت للعلوم السياسية، المجلد1، العدد 27،(جامعة تكريت:2022)، ص265-266.

هؤلاء القادة لخوض الانتخابات اذ ان القانون الجديد يتبنى مرشحين افراد في الدائرة إما قائمة مفتوحة أو قائمة واحدة، وتتم آلية عد الأصوات بنظام انتخابي بسيط، ويحدد الفائز بأكبر عدد من الأصوات[1].

اولا: القوى والكتل السياسية المشاركة في الانتخابات العراقية 2021

1.الكتل الشيعية: تسعى كل الاحزاب والتحالفات الشيعية الى اقناع جمهورها للفوز والحصول على اكبر عدد ممكن من المقاعد البرلمانية لكي تحصل منصب رئيس الحكومة، واهمها الكتلة الصدرية تحت زعامة مقتدى الصدر المعروفة بتنظيمها وكثرة اتباعها خاصة في مدينة الصدر في بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية، اما تحالف قوى الدولة الوطنية التابع لعمار الحكيم وائتلاف النصر برئاسة حيدر العبادي وقوى اخرى من حراك تشرين، والتحالف الثالث بزعامة العامري رئيس ائتلاف بدر ويتركز ثقلهم في المحافظات الوسطى والجنوبية، ويأتي ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي وهو من التحالفات المهمة لما يشكل انتشار واسع في اغلب محافظات العراق اضافة الى ذلك كتلة صادقون بزعامة قيس الخزعلي[2].

2.القوى السنية: طاقة جديدة وزخم جديد على الرغم من المنافسة بين القوى السنية حول من يمثل الطائفة، وما إذا كانت المناطق السنية جاهزة للانتخابات، وفي بعض الأحيان تعكس المنافسة ديناميكية جديدة فعالة بين هذه القوى في انتخابات 2021. الذين يتسم سلوكهم الانتخابي بشكل قبلي إلى حد كبير إلا تحسباً لداعش في العراق والشام حياة أفضل بعد ذلك، والائتلافات السنية هي في الغالب تحالفات انتخابية تكتيكية، تعتمد على التمويل من ناحية والعلاقات بالسلطة ومؤسسات الدولة من ناحية أخرى. لكنها تنتهي عادة عند إعلان نتائج الانتخابات، والانضمام إلى الحزب الذي سيتولى رئاسة مجلس النواب ويحتكر سلطة صنع القرار السني، لكن ما يمكن أن يخفف من ذلك ويبقي هذه الائتلافات متماشية مع ذلك هو القانون الذي يحظر التنقل بين الكتل بعد الانتخابات، وكان ابرز ائتلاف سني هو ائتلاف العزم بزعامة خميس الخنجر رئيس المشروع العربي ويضم شخصيات بارزة مثل سليم الجبوري وخالد العبيدي، وكما يخوض رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي

---

[1] عمر الصالحي، **مركز المستقبل ناقش نتائج الانتخابات العراقية وتأثيرها على تشكيل الحكومة**، شبكة النبأ المعلوماتية، متاح على الرابط https://m.annabaa.org/arabic/reports/28888 ، تاريخ المقال2021/10/24 ،تاريخ الدخول 2023/2/25.

[2] **خلفية:: اهم الكتل والتحالفات المشاركة بالانتخابات العراقية**، ARABIC.NEWS.CN،متاح على الرابط https://ume.la/QEwh15، تاريخ المقال 2021/10/6، تاريخ الدخول 2023/3/10.

الانتخابات من خلال ائتلاف التقدم، تحالف ثالث يعرف بجبهة الإنقاذ بقيادة أسامة النجفي منذ انتخابات 2018 مثل العرب السنة 71 نائبا مقابل 90 في الدورة التشريعية الماضية 2014–2018 [1].

3.القوى الكردية: لا يختلف موقف ناخبيهم السياسيين الأكراد في ائتلافهم الانتخابي بشكل كبير عن موقف نظرائهم الشيعة والسنة، حيث ينقسم ائتلافهم الانتخابي إلى حزبين: الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، لا يزال الحزب الديمقراطي الكردستاني المسيطر على السلطة في كردستان، مما ادى الى قيام تحالف بين الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير تحت عنوان تحالف كردستان، ونشأ بين الاتحاد الوطني الكردستاني والاتحاد الاسلامي تحالف غير رسمي من اجل دعم مرشحيهم في الانتخابات، كل هذا ضمن سياسة الاتحاد الوطني الكردستاني لإضعاف الحزب الديمقراطي الكردستاني[2] .

4.احتجاجات تشرين: ان التأثير الأول لاحتجاجات تشرين على هذه الانتخابات هو أن الجماهير العراقية والشعب العراقي أظهروا أنهم ما زالوا مصممين على تغيير الوضع الراهن بسبب التهديدات والترهيب التي تعرض لها المحتجون لوقف هذه الاحتجاجات، ودفعهم ذلك إلى الدعوة إلى مقاطعة هذه الانتخابات عندما استجابت قوى تشرين الأول وبقية الشعب العراقي لولا الفتوى التي أصدرها السيستاني والتي ساعدت في إعادة عدد من الناخبين للتصويت، وتسببت احتجاجات تشرين في ضعف نسبي للأحزاب السياسية التقليدية وأثرت عليها كثيرا ولاحظنا أمس ارتباكا وحالة من القلق على وجوه الأحزاب السياسية خوفا من نتائج هذه الانتخابات، اذ دفعت احتجاجات تشرين إلى إصدار قانون الانتخاب الجديد، الذي يقوم على تنظيم جديد يختلف عن السابق ويعتمد على دوائر انتخابية متعددة وليس نظام القائمة المغلقة الذي تم التلاعب بنتائجه بشكل كبير في المرحلة الماضية [3] .

ثانيا: الاحزاب والكتل العراقية مؤيدي النتائج ومعارضيها

---

[1] عبد الجبار السعيدي، **خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية 2021** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، تقييم حالة ، (الدوحة: 2021/10/8)، ص3.

[2] علي سعدي عبد الزهرة ،**الانتخابات التشريعية في العراق لعام 2021:دراسة تحليلية** ،مركز البيان للدراسات والتخطيط،(سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط :2021)،ص10.

[3] ابتسام العامري، **قراءة اوليه للانتخابات النيابية في العراق**، مركز أورسام دراسات الشرق الاوسط، متاح على الرابط https://www.orsam.org.tr/ar/2021-irak-parlamento-secimlerinin-degerlendirilmesi/ ، تاريخ المقال 2021/10/11،تاريخ الدخول 2023/2/26.

رفضت القوى والفصائل السياسية الشيعية في العراق نتائج الانتخابات البرلمانية، محذرة من تأثيرات سلبية على مسار الديمقراطية، وأصدر الإطار التنسيقي، بيانًا حمّل فيه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مسؤولية فشل العملية الانتخابية، مطالبًا بتصحيح "التجاوزات الكبيرة" في فرز الأصوات وإعلان النتائج،في المقابل، أعلنت السلطات استكمال العد اليدوي ومطابقته للفرز الإلكتروني، وأكد مستشار رئيس الوزراء أن العملية اكتملت في جميع مراكز الاقتراع، كما ذكر أحد أعضاء المفوضية أنهم تلقوا 356 شكوى رافضه لنتائج الانتخابات، وكانت الانتخابات التي جرت في 10 تشرين الأول هي الخامسة منذ الغزو الأميركي، وجاءت استجابةً لتظاهرات شعبية طالبت بالإصلاح السياسي [1]. و فاز تحالف سائرون بالمركز الأول في الانتخابات، رفض العديد من القادة الشيعة النتائج الأولية بما في ذلك هادي العامري، وقال زعيم التيار الصدري في بيان على صفحته على توتير إن دعم مجلس الأمن لنتائج الانتخابات العراقية يعكس صورة جيدة للديمقراطية العراقية ، وأيد نتائج الانتخاب واثنى على نزاهتها، واشار الى ان كل محاولات المعترضين ستؤدي الى جر البلاد الى الفوضى [2] .

المطلب الثاني: جدليه حكومة الأغلبية وحكومة التوافق (مخاضات التشكيل)

بعد كل انتخابات برلمانية في العراق، يتجدد الجدل بين التيار الصدري والإطار التنسيقي حول "حكومة الأغلبية" مقابل "الحكومة التوافقية"، هذا الجدل يعكس طبيعة النظام السياسي العراقي القائم على دستور توافقي يوزّع السلطة بين الأحزاب الممثلة للمكونات العرقية والدينية والطائفية، ورغم أن هذه الصيغة صممت نظريًا لمنع استبداد الأقليات، إلا أن نجاحها يعتمد بشكل أساسي على وجود ثقافة حوار حقيقية بين الأطراف، وهو ما يفتقر إليه المشهد العراقي، في دول مثل بلجيكا وسويسرا وماليزيا، حقق النظام التوافقي درجات مختلفة من النجاح، أما في العراق، فظل شكليًا، لأن الأطراف لا تثق ببعضها ولا تملك أدوات حل الخلافات بعيدًا عن الصراع، ما جعل الانتقال نحو "حكم الأغلبية" مستحيلًا في ظل غياب معارضة حقيقية وتداول فعلي للسلطة، وبالتالي، فإن الخلاف بين التوافق والأغلبية يبدو أكبر من الواقع، ويعكس أزمة أعمق تتعلق بانفصال الإجراءات

---

[1] **انتخابات العراق 2021: قوى سياسية ترفض النتائج وتحذر من تأثير "سلبي على الوفاق المجتمعي"**، BBC NEWS ،متاح على الرابط https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58943485، تاريخ المقال 2021/10/16،تاريخ الدخول 2023/2/27.

[2] **مقتدى الصدر: المعترضون على نتائج الانتخابات يحاولون جرّ العراق للفوضى**، الشرق، متاح على الرابط https://ume.la/UDY3AF، تاريخ المقال 2021/10/23،تاريخ الدخول 2023/2/27.

الانتخابية عن الثقافة الديمقراطية. لذا، فإن تغيير شكل الحكومة دون تغيير في العقلية والممارسات السياسية يبقى بلا جدوى [1] .

اولا: الاحزاب السياسية المؤيدة لحكومة الأغلبية السياسية

أن كتلة الصدر تظل القوة الأكبر على الإطلاق مقارنة بالكتل والأحزاب الأخرى، وهي في وضع أفضل لتشكيل "الكتلة البرلمانية الأكبر" ومن ثم تشكيل حكومة بأغلبية مريحة. وان الأغلبية المطلوبة هي 165مقعدا من ضمن 239مقعد بدعم من تحالف السيادة اذن الصدر اقرب لتشكيل الكتلة الاكبر مقارنة مع الكتل الشيعية المتمثلة بالمالكي والعامري والخزعلي، اضافه الى الحزبين الكرديين الاقرب الى التيار، إلا أن الحزب الديمقراطي قد لا يدعمه لأنه يريد تكليف زعيم لرئاسة الجمهورية، وهذا مخالف للتقليد الذي يدعو إلى تكليف أحد قيادات الاتحاد الوطني، هذا موضوع يجب التعامل معه بشكل مستقل، والمهم هنا أن الصدر أعلن منذ البداية أنه أصر على تشكيل حكومة اغلبية ذات السياسات الثابتة القادرة على تنفيذ برامج إصلاحية واضحة بدلاً من الاعتماد على مبادئ التوافق، بينما تقلبات مواقف شركاء التحالف أو نزواتهم التي يمكن أن تؤثر على الحكومة تضعف أو تهدد استقرارها. أن تكون الحكومة مستقلة عن المؤثرات الخارجية سواء أكانت أمريكية أو إيرانية، بدلاً من ساحة تصارع النفوذ الأمريكي الإيراني، وأن تحافظ على توازن علاقتها مع محيطها الإقليمي، كما أصر الصدر على تقييد التسلح. على الصعيد الوطني والاندماج الكامل لقوات الحشد الشعبي في القوات المسلحة وقوات الأمن الحكومية، محاربة الفساد جزء مهم من خطة الصدر دعم الفئات الفقيرة والمهمشة الذين يمثلون القوة الجماهيرية الرئيسية له، موضوع مهم جدا بالنسبة له [2] .

ثانيا: الاحزاب السياسية المؤيدة لحكومة التوافق

هي الرؤية التي اقترحها الاطار التنسيقي، والتي تقوم على مشاركة جميع الكتل والقوى السياسية التي فازت بالانتخابات في تشكيل الحكومة، وكيف جرت العملية السياسية منذ نشأتها في أول جلسة برلمانية، حيث كان

---

[1] وحيد عبدالمجيد، **اجتهادات الاغلبية.. والتوافقية**، الاهرام، بلا، العدد 49336، (مصر: 2022).

[2] محمد فراج أبو النور، **الحكومة العراقية.. بين الأغلبية والمشاركة الطائفية**، الخليج، متاح على الرابط https://ume.la/NabSRv ،تاريخ المقال 2022/1/6،تاريخ الدخول 2023/2/26.

النظام السياسي يقوم على مبدأ المكونات والتقسيم الوظيفي الاثني– الطائفي[1]. وكان المالكي قد تبنى في وقت سابق شعار الأغلبية السياسية لكسر الجمود وتشكيل حكومة أغلبية سياسية، و لكنه اكتشف بعد عدة محاولات أن تحقيق هذا المشروع يتطلب إصلاحات دستورية وتغييرات هيكلية في السلوك السياسي، وتبنت قوة الإطار التي يبلغ قوامها نحو 130 نائبا أسلوب مقاطعة الجلسة البرلمانية المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية ، الأمر الذي يتطلب اكتمال النصاب القانوني لأعضاء مجلس النواب ، الأمر الذي يحظر تعطيل العملية السياسية في البلاد، وتواصل قوى الإطار التمسك بخيار حكومة التوافق وهذا ما يرفضه الصدر، لأنه يريد استثمار فوزه في الانتخابات حتى لا يخسر جمهوره أو الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات[2].

ثالثا: انسحاب التيار الصدري وتشكيل حكومة السيد السوداني

1.انسحاب التيار الصدري

الانسحاب الأخير عندما أعلن المكتب الصحفي للتيار الصدري، في بيان له في 9 حزيران/يونيو 2022، و أن ممثلي الكتلة الصدرية في البرلمان قد وصلوا إلى مقر زعيم التيار الصدري في النجف، ووُضع امر استقالتهم تحت تصرف مقتدى الصدر الذي قرر تقديم هذه الاستقالات رسميًا. وأعلن رئيس المجلس محمد الحلبوسي في 12 حزيران قبول هذه الاستقالات، وقال له في تغريده: بناء على رغبة السيد مقتدى الصدر نقبل على مضض طلبات الأخوة والاخوات نواب الكتلة الصدرية يستقيلون من مجلس النواب العراقي، بعد ذلك أعلن مكتب الصدر إغلاق جميع المؤسسات التابعة للتيار باستثناء 6 مؤسسات لا تزال تعمل حتى اليوم و من المتوقع أن تُحدث الاستقالات أثرًا مباشرًا وقويًّا على الخريطة السياسية لمجلس النواب[3].

ووفقًا لقواعد النظام الداخلي للمجلس، ستنتقل العضوية لأعلى (الخاسرين) أصواتًا في الانتخابات ضمن نفس القوائم الانتخابية للأعضاء المستقيلين، وسيعني ذلك حصول القوى السياسية المنتمية للدوائر الانتخابية

---

[1] عباس عبود سالم، **المشهد السياسي العراقي بعد انسحاب الصدر.. تعدد الفواعل وقلة الخيارات**، ترينذز للبحوث والاستشارات، متاح على الرابط https://trendsresearch.org/ar/insight/the-iraqi-political-scene ، تاريخ المقال2022/6/28،تاريخ الدخول 2023/2/27.

[2] **عدة سيناريوهات أمام العراق في ظل استمرار عقدة الحكومة**، الحرة، متاح على الرابط https://ume.la/cT2k9B ،تاريخ المقال 2022/4/19،تاريخ الدخول 2023/2/27.

[3] مثنى العبيدي، **انعكاسات مُربكة: انسحاب "التيار الصدري" في العراق.. "أداة ضغط" أم "مناورة سياسية"؟**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على الرابط https://ume.la/BD6gGa ،تاريخ المقال 2022/6/22،تاريخ الدخول2023/2/27.

التي فازوا بها الصدريين على معظم المقاعد الشاغرة، ومن بين هؤلاء الأحزاب التي كانت في مواجهة مع التيار، وذلك لا يعني استعادتهم لأغلبية نسبية كانوا خسروها بعد الفوز الكبير للصدريين[1] .

2.تشكيل حكومة السيد السوداني

تم الإعلان عن حكومة عراقية جديدة في 27 تشرين الثاني 2022 ، بقيادة مرشح الاطار محمد السوداني، مما لا شك فيه أن المساعدة على تمرير حكومة السوداني هي سيطرة الأغلبية على مجلس النواب من قبل ائتلاف اداره الدولة، وبعد ان سحب مقتدى الصدر نواب كتلته من البرلمان من اجل الدفع باتجاه حلحلة الجمود السياسي القائم، لكن قوى الإطار التنسيقي سارعت لملئ الفراغ الناتج عن استقالة التيار الصدري مع نواب كتلهم الخاسرة في الانتخابات لتشكيل الكتلة الأكبر والدخول في جولات مفاوضات السنه والاكراد، من أجل تشكيل حكومة توافقية جديدة برئاسة محمد شياع السوداني [2]. ويبدو أن المالكي سعى إلى التقرب من الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان حليفًا للصدر، أما تحالف السيادة وهو أكبر تحالف سني يتألف من حليفين سابقين للصدر، محمد الحلبوسي رئيس تقدم وخميس الخنجر رئيس عزم الذي أصبح رئيسه فيما بعد مثنى السامرائي، كما أجروا جولة مفاوضات مع الإطار التنسيقي بعد أن قدم الحلبوسي استقالته إلى رئاسة مجلس النواب، إلا أنه أعيد إلى رئاسة البرلمان بدعم من قوى الإطار التنسيقي وتم التوصل إلى اتفاق [3] .

---

[1] لقاء مكي، **استقالات الصدريين في البرلمان العراقي وتعقيدات المشهد السياسي**، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/5401 ،تاريخ المقال 2022/6/16،تاريخ الدخول 2023/2/27.

[2] مرڤت زكريا ، **تحديات ضاغطة.... ماهي ابرز ملامح تشكيل الحكومة الجديدة في العراق ؟** ، المركز العربي للبحوث و الدراسات ، متاح على الربط http://www.acrseg.org/43065 ، تاريخ المقال 2022/11/6، تاريخ الدخول 2023/2/27.

[3] صادق الطائي ، **حكومة السوداني وتشكيل الائتلافات الجديدة** ، القدس العربي ، المجلد 34، العدد 10784، (لندن:2022)، ص10.

المبحث الثالث: مستقبل الحكومة العراقية الجديدة 2022 رؤية مستقبلية

إن تعقيد الحقائق السياسية والاقتصادية الوطنية والإقليمية والدولية في هذه المرحلة يجعل عملية التنبؤ بالمستقبل صعبة للغاية لأسباب تتعلق بالتغيرات الهائلة المتسارعة في الواقع، بالإضافة إلى الديناميكية الكبيرة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، لكن المساعي الأكاديمية لباحثي العلوم السياسية ومراكز الأبحاث تحافظ على رؤيتها العلمية المستمدة من تحليل الواقع وتؤكد توقعات الآثار السياسية المستقبلية، من خلال طرق البحث المختلفة كالمراقبة والاستبيان والمقابلة والحصول على البيانات والمعلومات يتم تحليل ظاهرة الأفراد والمؤسسات، ويمكن تحديد المواقف الثلاثة التالية لمستقبل الحكومة العراقية الجديدة، اذ تم عرض ذلك من خلال ثلاثة مطالب تناول المطلب سيناريو بقاء الوضع على ما هو عليه، و تضمن المطلب الثاني سيناريو التراجع و الفشل، و تمحور المطلب الثالث على سيناريو الاستمرارية النجاح.

المطلب الاول: سيناريو بقاء الوضع على ما هو عليه

يمكن تشخيص خصائص هذا السيناريو من خلال افتراضاته ونتائجها المتوقعة، من خلال الحفاظ على الوضع الراهن للواقع السياسي والاقتصادي الوطني والإقليمي والدولي. ولعل أبرز هذه الافتراضات هي:

اولا: بقاء الواقع الاقتصادي والسياسي الوطني في العراق على حاله هذا الواقع لم يتغير، وتجربة العراق في التحول الديمقراطي واصلت أداء الطبقة السياسية السابقة وهو ما جعل الواقع لم يتغير، إن مستوى الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق، وكذلك العلاقة بين الحكومة المركزية والإقليم، وتوزيع الثروة وانتشار مختلف أشكال الفساد في العراق، جعلت الحكومة الحالية على نفس الوضع بعيدًا عن كونه نسخة جديدة من واقع الأزمة السياسية والاقتصادية التي سبقتها فإن محاولة رئيس الوزراء الجادة لتنفيذ برنامجه الحكومي الطموح، اصطدمت أهم فقراته مع المصالح الفئوية للقوى السياسية العراقية[1].

ثانيا: لا يزال الرأي العام العراقي ينتظر إجراءات الحكومة وخطواتها لإحداث إصلاحات حقيقية وواقعية لبرامج الحكومة ما يعني أن حركة الاحتجاج تبقى هادئة بحذر لنحو ثلاثة إلى ستة أشهر أثناء ترقبها لأداء الحكومة، مبينا ذلك في سياسة عندما يكون الوضع الاقتصادي والأمني مستقرا هناك لحظات محددة في خطة الحكومة

---

[1] عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي، **مستقبل الحكومة العراقية الجديدة .. جدلية النجاح والتراجع**، كليه العلوم السياسية جامعة تكريت، متاح على الرابط https://ume.la/JaB7LF ، تاريخ المقال 2022/11/7، تاريخ الدخول 2023/2/28.

تصر عليها، و بقاء السيد الصدر وأنصاره والقوى الشعبية والانتخابية التي يمثلونها والمشروع السياسي الحالي المتمركز حول المعارضة الشعبية، تراقب الحكومة وتنفذ الإصلاحات التي تعالج واقع الفساد، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في غضون عام أو أقل، من المتوقع أن يهدأ الصدريين في هذه المرحلة، اما إذا بقيت الحقائق السياسية والاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية على حالها و الحفاظ على نفس الأداء السياسي لدول الجوار في المنطقة في التعامل مع الحكومة الجديدة حتى يتم تنفيذ الخطة الحكومية وتوضيح أن الحكومة تدير السجلات المائية والحدود والوجود الأجنبي والتدخل الأجنبي وانتهاك حقوق الملكية والسيادة على الأرض أهمها الجو والبحر، لأن كل هذه الدول لديها مشاكل داخلية وخارجية، وتتأثر بالواقع السياسي والاقتصادي العراقي والإقليمي والدولي، مما يعني أن هذه الدول تتعامل مع الحكومة الجديدة وفق مصالحها الإقليمية، والمتغيرات الدولية التي تؤدي إلى الإبقاء على الوضع الراهن في علاقته مع العراق مع بقاء الأوضاع الإقليمية والدولية على ما هي عليه، الاستمرار في تقديم الدعم الدولي للحكومة الجديدة، ولا سيما الولايات المتحدة، بهدف الحفاظ على مصالحها في العراق واتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، واحترام حقوق الإنسان والحقوق العامة، حققت تطلعات العراقيين من خلال تقديم الخدمات والدعوة لانتخابات مبكرة دون استبعاد الأحزاب السياسية[1].

نتائج فرضيات السيناريو الأول:

اولا: على المستوى الوطني: تصرفات الطبقة السياسية واستمرار إرادتها السياسية يعني أن الوضع سيبقى كما هو الحال مع احتواء مداولات رئيس الوزراء والكتل السياسية، وقد يتعارض ذلك مع مصالحهم الفئوية والحزبية، مما يتسبب في تعثر برامج الإصلاح مثل سابقاتها وعدم تحقيق أهدافها، فالواقع في العراق لم يتغير جذريًا والحكومة الحالية مصممة على الدعوة إلى انتخابات مبكرة في غضون عام أو عامين وتحت ضغط التيار الشعبي المتمثل بعدم الرضا عن الواقع الحال العراقي و أُتيحت الفرصة للتيار الصدري لتحشيد اتباعه للضغط على الحكومة والمطالبة بإجراء انتخابات مبكره[2].

ثانيا: على المستوى الاقليمي: ان العلاقات العراقية ودول الاقليم مقبلة على مرحلة مهمة ومؤثرة على الوضع الامني والسياسي في ظل وجود مشاكل ومخاطر مشتركة منها الارهاب وكيف يتم التعامل معه في نفس الوقت

---

[1] **مصدر سبق ذكره**، متاح على الرابط https://ume.la/JaB7LF.

[2] **مصدر سبق ذكره** ، متاح على الرابط https://ume.la/JaB7LF.

سيكون هناك تنسيق يطور العمل المشترك في كل المستويات للعراق ودول الجوار، والحراك الداخلي في العراق ينعكس على الدول الإقليمية لما تلعبه التوافقات السياسية داخل العراق من دور كبير في الموقف الخارجي الذي يخص القضايا الاقليمية كل هذا يؤثر على التطور في العلاقات مما يبقي الوضع كما هو[1].

ثالثا: على المستوى الدولي: في هذه الحالة سيستمر المجتمع الدولي في دعم استقرار الحكومة الحالية، خاصة وأن الوضع العالمي والإقليمي في حالة أزمة ، فضلاً إلى الحربين الأوروبية والروسية الأوكرانية ، دفعت أزمة الطاقة والشتاء في أوروبا وأزمة الغذاء العالمية وأزمة الشرق الأوسط المجتمع الدولي ، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى دعم الحكومة الجديدة[2].

المطلب الثاني: سيناريو التراجع والفشل

يتم تشخيص سيناريو التراجع والفشل من خلال افتراضات ونتائج على المستوى المحلي والاقليمي والدولي.

هنا نبين افتراضات هذا السيناريو:

اولا: لا يبدو أن الطريق أمام السيد السوداني لتنفيذ خطط حكومته واضح، لان الأحزاب السياسية لن تمنح الحكومة فرصة للمضي قدما في تنفيذها، بسبب المشاكل الموجودة في محافظات الوسط والجنوب، هذا دليل واضح على عدم انسجام الكتل السياسية، مما قد يؤدي الى تراجع الوضع السياسي الى الوراء [3].

وان حكومة رئيس الوزراء اذ لم تفي بوعودها بتعيين الخريجين الأوائل وحاملي الشهادات العليا وتثبيت العقود، أن هذه الجماعات قد تنظم مظاهرات حاشدة ضد الحكومة وينتهي بسحب الثقة، وتوقع سلوك عادل عبد المهدي في التعامل مع المحتجين، ويرى مراقبون أن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني غير قادر على تلبية متطلبات التعيين لكل هؤلاء، وهو على علم بهذه المشكلة، لذا فهو يتلاعب ويؤخر تقديم موازنة 2023 إلى مجلس النواب، بحسب المحللين السياسيين، السبب في ذلك هو أن التعيين سيكون عبئاً ثقيلاً، من خلال تقليص

---

[1] السيد صباح النور، **علاقات العراق الخارجية ومستقبلها**، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الربط https://ume.la/QYiNau، تاريخ المقال 2021/6/6، تاريخ الدخول 2023/3/10.

[2] **مصدر سبق ذكره** ، متاح على الرابط https://ume.la/QYiNau .

[3] احمد الدباغ، **بعد التصويت عليه واعتماده رسميا.. ما إمكانية تنفيذ حكومة السوداني المنهاج الوزاري بالعراق؟**، الجزيرة، متاح على الرابط https://ume.la/N4G6fm ،تاريخ المقال 2022/12/18 ،تاريخ الدخول 2023/3/1.

الموازنة مع المصاريف الجارية والتشغيلية، وجعلها أكثر ربحية ولا تتطلب استثماراً، وجهة نظر أخرى عن طريق تعظيم ناقل الموارد غير النفطية، وإضافة وظائف جديدة الأمر الذي سيلهم الميزانية ويثقل كاهل الإنفاق، فإن المجموعات التي تطالب بالتعيين ستضغط على الحكومة من خلال احتجاجات متعددة، مما يعني أن الإطاحة ممكن بالحكومة [1].

ثانياً: ان العراق في السعي لان يكون لاعباً مؤثراً من خلال الدور الفعال سيتبنى مبدأ الحراك وتبني سياسة عدم الانحياز وتجنب وقوعها في المجال الحيوي لاستراتيجيات احد الدول الاقليمية المؤثرة، كل هذا يؤدي الى دخول العراق في دوامة ازمات جديدة[2].

ثالثاً: على الرغم من الموقف الدولي الكبير والداعم لهذه الحكومة ولا سيما الولايات المتحدة كلاعب دولي رئيسي الا ان ظهور قوى إسلامية سياسية متشددة واكتسبت وزنًا أكبر في البرلمان العراقي وفي ملفات كثيرة مما ادى الى ازمة مع قوات التحالف، لا سيما مهمتها في العراق منذ هزيمة تنظيم داعش الإرهابي قبل سنوات ، وجود القوات الأجنبية في العراق من حيث عدد القوات، والتواجد القوات التركية في العراق قد تؤدي العمليات العسكرية في العراق والعمليات العسكرية شبه الروتينية في شمال العراق إلى مطالبة للحكومة بإعادة تنشيط قرار سابق بسحب القوات الأجنبية ولا سيما القوات الأمريكية من العراق ، مما يؤدي إلى ظهور أزمة داخل الحكومة وقوات التحالف التي تعتبر العراق إحدى مناطق النفوذ في صراع إقليمي ودولي مهم لها وتحقق مصالحها تضع الحكومة الجديدة بين مطرقه وسندان الأغلبية السياسية ومصالح الأمم المتحدة التي تؤدي إلى ظهور أزمة خطيرة قد تؤدي إلى الانسحاب أو الإطاحة إضافة إلى النفوذ البرلماني الهائل والأدوات البرلمانية والشعبية المتاحة للضغط على الحكومة داخلياً وخارجياً للمطالبة بانسحاب القوات الأجنبية من العراق[3].

نتائج فرضيات سيناريو التراجع و الفشل:

---

[1] **حكومة السوداني أمام أول مطب فعلي**، شفق نيوز ، مقال متاح على الرابط https://ume.la/VYoOet ،تاريخ المقال 2022/12/14 ،تاريخ الدخول 2023/3/1.

[2] حنان صبحي، **الصراع الاقليمي ودوره في زعزعة الامن القومي العراقي**، متاح على الرابط https://ume.la/Z4dfAW، تاريخ المقال 2020/6/24، تاريخ الدخول 2023/3/10.

[3] الزبيدي، **مصدر سبق ذكره**، متاح على الرابط https://ume.la/JaB7LF.

اولاً: على المستوى المحلي: ان من الصعوبة تنفيذ البرنامج الحكومي بالكامل مع البيئة السياسية المعقدة والبنية التحتية المتدهورة ، والفساد المنتشر والمحسوبية التي تمنع أي رئيس وزراء من تنفيذ إصلاحات ثورية، اذ يرى بعض المحللين السياسيين الخبراء في الشأن العراقي: "سنة واحدة ليست كافية قبل هذا البرنامج الطويل والمعقد، لكنني أعتقد أن بعض الأولويات ستنفذ بعد ذلك، وربما لن تكون هناك مشاكل كبيرة، ولكن الركود في التنفيذ بسبب الحاجة إلى الكثير من الوقت والإنفاق المالي كبير جداً ويرى المحللون ان السوداني عندما يفكر في إنفاق 30–40 مليار دولار في السنة، فهذا يعني الشيء الكبير والدولة قد لا تكون قادرة على السيطرة عليه والدولة غير مؤهلة لهذا القدر من النفقات والأعمال [1].

ثانياً: على المستوى الاقليمي: استمرار دول الجوار على نمط السلوك السياسي السابق وجعل العراق مرحلة لتصفية حسابات مشاكلها الداخلية والإقليمية والدولية، ستؤدي هذه المشاكل إلى تناقض مع برنامج الحكومة الخدمي واشغال الحكومة بملفات خارجية التي يمكن أن تشغلها لتنفيذ والتعامل مع الأرشيفات الداخلية الثقيلة والمعقدة ،واهمها مقرات الأحزاب الكردية المعارضة لتركيا وإيران في شمال العراق ومشاكل الحدود وملف المياه وتعديات دول المنطقة على حقوق العراق في أراضيها ومياهها الإقليمية (خاصة إيران والكويت) كل هذه المشاكل هي مؤشرات يمكن أن تؤدي الى زياده مشاكل مع دول الجوار وهو يؤدي إلى تدهور العلاقات وتحولها إلى علاقات صراع، لا سيما أن هناك اختلافا كبيرا في شخصية صانع القرار العراقي الجديد عن سلفه وفي طريقة تعامله مع هذه الملفات الشائكة [2].

ثالثاً: على المستوى الدولي: تمثل هذا المستوى بالاستقطاب الدولي حيث تسعى الدول المتنفذة منها الصين وروسيا وايران مقابلة لها امريكا واوروبا على ادارة العالم، فالحرب بين روسيا واوكرانيا هي فقط حلقة للوصول

---

[1] **حكومة السوداني.. جدولة أزمات العراق في عام واحد**، سكاي نيوز عربية، متاح على الرابط https://ume.la/RefYLI ،تاريخ المقال 2022/10/29،تاريخ الدخول 2023/3/1.

[2] الزبيدي، **مصدر سبق ذكره**، متاح على الرابط https://ume.la/JaB7LF .

لقيادة العالم هذا الصراع سيضع العراق تحت انظار هذه الدول لموقعة الاستراتيجي في الشرق الاوسط المشابه لموقع اوكرانيا في اوروبا[1].

المطلب الثالث: سيناريو الاستمرارية و النجاح

ويتم تشخيص سيناريو الاستمرارية النجاح من خلال افتراضات ونتائج على المستوى المحلي والاقليمي والدولي .ولعل ابرز هذه الافتراضات هي:

اولاً: ان البرنامج الحكومي الذي يعمل على تطوير القدرات الامنية وحل الخلافات الداخلية وغلق منافذ الفساد من خلال تشريع القوانين كلها من اولويات حكومة السوداني عل المستوى المحلي[2].

ثانياً: اما المؤثرات الاقليمية و ابرزها القرار السعودي بشأن تخفيض صادرات النفط هذا امر غاية الاهمية لأنه يؤثر بشكل سلبي على اسعار النفط في العالم، في نفس الوقت الازمة التي شهدها العالم في ظل الحرب بين روسيا واوكرانيا، والموقف الايراني والمعارضة الامريكية من قضية الاتفاق النووي، اما المؤثرات الدولية في مقدمتها الازمة العالمية المتعلقة بالحرب الروسية والاوكرانية والازمة الاقتصادية التي خلفتها، والتي اثرت بشكل سلبي على النفط والطاقة والغذاء العالمي، كل هذا يدفع اوروبا وامريكا الى الحفاظ على الوضع العراقي مستقرا، فضلا لما يمتلكه العراق من مقومات التمويل العالمي من اهمها الاحتياطي النفطي [3].

وهنا نبين نتائج فرضيات سيناريو الاستمرارية النجاح:

1- الموقف المحلي: الإطار التنسيقي هو الجناح السياسي للكتل السياسية وينعكس هذا الوضع في تصرفات الحكومة التي تعتزم تقديم نفسها لقوى محلية ودولية يمكنها خلق توازن بين القوى الإقليمية والدولية ومنع العراق من أن يصبح ساحة للصراع بين القوى الأجنبية. على سبيل المثال الولايات المتحدة وإيران أو نقطة انطلاق للعدوان على دول أخرى، وفيما يتعلق بالفساد الذي يعد من أولويات خطة الحكومة التي أقرها مجلس النواب

---

[1] خالد العرداوي، **الموقف الدول و الاقليمي من حكومة السيد السوداني في ظل التحديات و الفرص الراهنة**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط https://ume.la/KZwdnb، تاريخ المقال 2022/12/3، تاريخ الدخول 2023/3/10.

[2] مرتضى معاش، **مركز الفرات ناقش الموقف الدولي والاقليمي من حكومة السيد السوداني**، شبكة النبأ المعلوماتية ، متاح على الرابط https://m.annabaa.org/arabic/reports/33317 ،تاريخ المقال2022/12/5 ،تاريخ الدخول 2023/3/1.

[3] **مصدر سبق ذكره**، متاح على الرابط https://m.annabaa.org/arabic/reports/33317 .

فقد اتخذ السوداني سلسلة من القرارات التي تعتبر جهدا جادا لمحاربة الفساد وفق رؤية توافق عليها معظم القوى[1].

فالظروف التي جائت منها الحكومة مختلفة عن الحكومات السابقة فهي حكومة السيطرة شبه الكاملة على الواقع السياسي بالرغم من تنوعاته الداخلية و يمكن ان تستفاد هذا الحكومة من سكوت التيار الصدري و الدعم من ايران ورغبة المجتمع الدولي بعراق مستقر و منع التدخلات في المصالح الاقتصادية و الاستفادة من اخطاء الحكومات السابقة في التعامل مع الاحتجاجات[2].

2- الموقف الإقليمي: رحبت عدة دول في المنطقة بالحكومة العراقية الجديدة واستضاف رئيس الوزراء العراقي الجديد السفير الإيراني محمد كاظم صادق وسفير السعودية عبد العزيز الشمري في مكتبه ببغداد وتحدث الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي هاتفيا بشكل منفصل مع الرئيس العراقي ورئيس الوزراء، ورحبت وزارة الخارجية التركية بالحكومة الجديدة، مما يشير إلى رغبة سابقة في إقامة تعاون مع الحكومة واستكشاف قدرتها على اتباع سياسات مستقلة عن التوجيه الإيراني[3].

3- الموقف الدولي: رحب ممثلو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا و ممثلية الأمم المتحدة في العراق بالحكومة الجديدة، كما التقى السوداني بالسفير الأمريكي بعد إعلان الحكومة العراق مع السيدة ألينا رومانوسكي والسفير البريطاني لدى العراق مارك برايسون معا، وهذا يدل على أن الولايات المتحدة وأوروبا تريدان ملئ الفراغ السياسي والحفاظ على حل توافقي للعملية السياسية، حتى لو تم تشكيلها بطريقة لا ترضي هذه الأطراف بشكل كامل، ولكنها أقل تكلفة بالنسبة لها من عدم الاستقرار العراقي[4].

اما عن رأي الباحث:

---

[1] رائد الحامد ،**العراق.. 6 أسابيع بين نجاح وإخفاق حكومة السوداني** ،الأناضول ، متاح على الرابط https://ume.la/6CPV4M ،تاريخ المقال 2022/12/9 ،تاريخ الدخول 2023/3/4.

[2] احمد سعداوي، **تحديات حكومة السوداني**، العربي الجديد، متاح على الرابط https://ume.la/JGBkb9 ، تاريخ المقال 2022/11/1، تاريخ الدخول 2023/3/10.

[3] **مستقبل غامض: فرص نجاح الحكومة العراقية الجديدة في الانفتاح على محيطها العربي**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على الرابط https://ume.la/ai8ThP، تاريخ المقال 2022/11/7، تاريخ الدخول 2023/3/10.

[4] **مصدر سبق ذكره**، متاح على الرابط https://ume.la/ai8ThP .

وعلى الرغم من صعوبة التكهن بالمستقبل لدولة كالعراق تشهد ومنذ عقود ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والامني. فأن المشهد للباحث هو النجاح والتقدم ،لان على المستوى الدولي هناك رغبه في ان يكون العراق مستقراً لان استقراره من استقرار المنطقة والعالم ،اما على المستوى الاقليمي فان اغلب دول الاقليم تحاول ان تبنى علاقات جيدة مع العراق المستقر و التنموي لامتلاكه كل مقومات التنمية الشاملة و الشراكة المستقبلية، وعلى المستوى المحلي تعد هذا الحكومة هي من ضمن الفرص التي لا تريد كل القوى السياسية اضاعتها لان تحديات الواقع العراقي لا تتحمل مزيداً من الفشل خاصة و ان اغلب القوى السياسية في تحالف ادارة الدولة قد اتفقوا على برنامج طموح برئاسة شخصية سياسية تحظى بمقبولية كل الفرقاء السياسيين.

الخاتمة:

شهد العراق خلال الفترة 2019–2021 مرحلة حرجة من تاريخه السياسي نتيجة تراكم الأزمات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية، بفعل تفشي الفساد ، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، إلى جانب الآثار المدمرة لحرب داعش، هذا الواقع أدى إلى اندلاع احتجاجات واسعة في أكتوبر 2019، عبّرت عن فقدان الثقة بالحكومة والنظام السياسي، وأسفرت عن استقالة حكومة عادل عبد المهدي، في ضوء هذه التطورات، تشكلت حكومة انتقالية برئاسة مصطفى الكاظمي، التي عملت ضمن صلاحيات حكومة تصريف أعمال، وسعت لإجراء بعض الإصلاحات المحدودة، كان من أبرزها تعديل قانون الانتخابات رقم 9 لسنة 2020، والدعوة إلى انتخابات مبكرة جرت في 2021/10/10.أظهرت نتائج الانتخابات تحولات غير مسبوقة في الخارطة السياسية، تمثلت في صعود المستقلين وتراجع عدد من القوى التقليدية، مما أفرز واقعًا جديدًا تميز بالصراع بين دعاة حكومة الأغلبية السياسية ومؤيدي نهج التوافق. وقد أدى تعقّد المفاوضات، وتضارب الرؤى، إلى استمرار الأزمة حتى انسحاب التيار الصدري، مما مهّد الطريق أمام الإطار التنسيقي لتشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد محمد شياع السوداني.يتبين من خلال تحليل هذه المرحلة أن أزمة تشكيل الحكومة لم تكن مجرد تعبير عن خلاف سياسي تقليدي، بل كانت انعكاسًا لبنية مأزومة للنظام السياسي، تتداخل فيها المحددات الداخلية (كالفشل في إدارة التنوع وضعف المؤسسات) مع المؤثرات الخارجية (الإقليمية والدولية)، مما يترك آثارًا بعيدة المدى على مستقبل الحكم والاستقرار السياسي في العراق.

الاستنتاجات:

1.الأزمات السياسية في العراق ليست طارئة، بل هي نتاج تراكمات بنيوية داخل النظام السياسي، وغالبًا ما تتصاعد في ظل ضعف الثقة بين الأطراف السياسية، لتصل ذروتها خلال مراحل تشكيل الحكومة، وهو ما يتطلب بناء آليات فعالة للحوار الوطني والاتفاق السياسي المستدام.

2.لعب القضاء العراقي دورًا مهمًا في ضبط إيقاع الأزمة السياسية بعد انتخابات 2021، من خلال فصله في الطعون الانتخابية، وإضفاء الشرعية على نتائج الانتخابات. غير أن دور القضاء لا يزال بحاجة إلى تعزيز أكبر لضمان الاستقلالية والمساهمة في فضّ النزاعات السياسية بشكل أكثر تأثيرًا.

3.أظهر قانون الانتخابات الجديد (9 لسنة 2020) تحولًا في التمثيل السياسي عبر صعود المستقلين، ما يعكس أثر التعديل القانوني في تغيير قواعد التنافس، ويبرز أهمية تطوير النظام الانتخابي ليكون أكثر تعبيرًا عن الإرادة الشعبية ومعبّرًا عن التعددية السياسية.

4. يشكل العامل الإقليمي والدولي متغيرًا حاسمًا في المشهد السياسي العراقي، حيث تتقاطع مصالح دول مثل إيران، الولايات المتحدة، ودول الخليج مع الداخل العراقي، مما يجعل استقرار العراق مرتبطًا إلى حد كبير بتوازنات المنطقة. وقد ظهر ذلك جليًا من خلال التدخلات العلنية وغير العلنية التي أثّرت في مسار تشكيل الحكومة وأولوياتها.

Conclusion:

Iraq experienced a critical phase in its political history during the period 2019–2021 as a result of the accumulation of economic، service-related، and social crises، driven by widespread corruption، rising rates of poverty and unemployment، in addition to the devastating effects of the war against ISIS. This reality led to the outbreak of widespread protests in October 2019، which expressed a profound loss of public trust in the government and the political system، ultimately resulting in the resignation of Adel Abdul-Mahdi's government.

In light of these developments، a transitional government headed by Mustafa Al-Kadhimi was formed، operating under the limited authority of a caretaker government. It sought to implement a number of limited reforms، most notably the amendment of the Electoral Law No. (9) of 2020، and the call for early parliamentary elections، which were held on 10 October 2021.

The election results revealed unprecedented shifts in the political landscape، particularly the rise of independent candidates and the decline of several traditional political forces. This produced a new political reality characterized by a conflict between advocates of a political majority government and supporters of the consensual (power-sharing) approach. The complexity of negotiations and the

divergence of political visions led to the prolongation of the crisis، culminating in the withdrawal of the Sadrist Movement، which paved the way for the Coordination Framework to form a new government headed by Mohammed Shia' Al-Sudani.

An analysis of this phase indicates that the government formation crisis was not merely an expression of a conventional political dispute، but rather a reflection of the structural dysfunction of the political system، in which internal determinants (such as failure to manage societal diversity and institutional weakness) intersect with external influences (regional and international). This intersection has left long-term implications for the future of governance and political stability in Iraq.

Conclusions

Political crises in Iraq are not episodic or accidental; rather، they are the result of structural accumulations within the political system. These crises often intensify amid declining trust among political actors and reach their peak during government formation phases، highlighting the urgent need to establish effective mechanisms for national dialogue and sustainable political consensus.

The Iraqi judiciary played a significant role in regulating the pace of the political crisis following the 2021 elections، particularly through adjudicating electoral appeals and conferring legal legitimacy on the election results. However، the role of the judiciary still requires further strengthening to ensure greater independence and more effective contribution to the resolution of political disputes.

The new Electoral Law No. (9) of 2020 brought about a shift in political representation through the rise of independent candidates، reflecting the impact of legal reforms on altering the rules of political competition. This underscores the importance of further developing the electoral system to ensure it more accurately reflects the popular will and political pluralism.

The regional and international dimension constitutes a decisive variable in the Iraqi political landscape، as the interests of actors such as Iran، the United States، and

the Gulf states intersect with Iraq's internal dynamics. Consequently، Iraq's stability remains closely tied to regional balances of power، as evidenced by both overt and covert interventions that influenced the process of government formation and its policy priorities.

المصادر :

اولاً: المعاجم و القواميس

1. ابن منظور ، **لسان العرب** ،ط 6، (بيروت : دار صادر بيروت ، 1997) .
2. البعلبكي منير ، **قاموس المورد الحديث** ،(بيروت: دار العلم للملايين ،2008).

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة

1. ستاريكوف نيكولاي،الأزمة كيف تفتعل ، ط 1 ،(دمشق : دار علاء الدين للنشر والطباعة والتوزيع ،2015).
2. المساعدة ماجد ،**ادارة الأزمات** ، ط 1، (عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2012).
3. الرهوان محمد ، **التخطيط لمواجهة الازمات و الكوارث** ،(القاهرة : دار ابو المجد للطباعة ،2004).
4. هيكل محمد، **مهارات ادارةالأزمات والكوارث والمواقف الصعبة**،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2006).
5. الفقيه عبدالله محمد، **ادارة الازمات**، ط1، (صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجية ،2011).
6. الجبوري ماهر ، حنان شفيق ، **حقوق الانسان والطفل والديمقراطية**، (جامعة الموصل: دار ابن الاثير للطباعة و النشر ،2009).
7. عبد العال هاله ، **تقيم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية** ، ط ،(القاهرة :العربي للنشر والتوزيع ،2017) .
8. المشهداني محمد ، **النظم السياسية** ، (الموصل : دار الحكمة للطباعة والنشر ،2015) .
9. خالد حميد حنون ، **الانظمة السياسية** ، (بغداد : الدار العربية للقانون، 2010).
10. الدبس عصام ، **النظم السياسية أسس التنظيم السياسي** ، ط 2 ، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2013) .
11. أميدي سربست، **النظم الانتخابية في العالم العراق نموذجا** ، ط1 ،(دهوك : مطبعة جامعة دهوك ،2011).

ثالثاً: البحوث و الدوريات

1. العقيل ساره ،**تعامل مع الأزمات** ،(الرياض : مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة ، 2017).
2. شيرزاد عبدالله، **الازمة وعوامل نجاح استراتيجية مواجهتها**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 30، (جامعة تكريت:2022)، ص235.
3. عبدالرزاق معتز سلمان ، **ادارة الازمات و نظم المعلومات مديات التأثير والفاعلية**، العدد 28، (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة: 2011).
4. دهام سميه ، علي عبد الزهرة، **العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية دراسة حاله انتخابات عام(2018و2021)**، مجله تكريت للعلوم السياسية، المجلد1، العدد 27،(جامعة تكريت:2022).
5. السعيدي عبد الجبار ، **خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية 2021** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، تقييم حالة ، (الدوحة: 2021/10/8).
6. عبد الزهرة علي سعدي ،**الانتخابات التشريعية في العراق لعام 2021:دراسة تحليلية** ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، (مركز البيان للدراسات والتخطيط 2021).

رابعاً: الصحف

1. الطائي صادق ،**حكومة السوداني وتشكيل الائتلافات الجديدة** ،القدس العربي ،المجلد 34 ،العدد 10784 ،(لندن:2022) .

2. وحيد عبدالمجيد، **اجتهادات الاغلبية.. والتوافقية**، الاهرام، بلا، العدد 49336، (مصر: 2022).
3. **قانون انتخابات مجلس النواب العراقي**، الوقائع العراقية، العدد 4603، السنة الثانية والستون، (العراق:2020).

خامساً: الانترنيت

1. بالة صباح ، **مفهوم الانتخابات** ، الموسوعة السياسية ،متاح على الرابط https://ume.la/5VgFDX ،تاريخ المقالة 2017/9/6.
2. الصالحي عمر ، **مركز المستقبل ناقش نتائج الانتخابات العراقية وتأثيرها على تشكيل الحكومة**، شبكة النبأ المعلوماتية، متاح على الرابط https://m.annabaa.org/arabic/reports/28888 ، تاريخ المقال2021/10/24.
3. **خلفية:: اهم الكتل والتحالفات المشاركة بالانتخابات العراقية**، ARABIC.NEWS.CN،متاح على الرابط https://ume.la/QEwh15، تاريخ المقال 2021/10/6 .
4. العامري ابتسام ، **قراءة اوليه للانتخابات النيابية في العراق**، مركز أورسام دراسات الشرق الاوسط، متاح على الرابط https://www.orsam.org.tr/ar/2021-irak-parlamento-secimlerinin-degerlendirilmesi/،تاريخ المقال 2021/10/11.
5. **انتخابات العراق 2021: قوى سياسية ترفض النتائج وتحذر من تأثير "سلبي على الوفاق المجتمعي"**، BBC NEWS،مقاله منشورة على الرابط التالي https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58943485 ، تاريخ المقالة 2021/10/16.
6. **مقتدى الصدر: المعترضون على نتائج الانتخابات يحاولون جرّ العراق للفوضى**، الشرق، مقاله منشورة على الرابط التالي https://asharq.com/ar/6JhZmxJ8nIxDO2g2iOp0m6، تاريخ المقال 2021/10/23.
7. أبو النور محمد فراج ، **الحكومة العراقية.. بين الأغلبية والمشاركة الطائفية**، الخليج، متاح على الرابط https://ume.la/NabSRv،تاريخ المقال 2022/1/6.
8. سالم عباس عبود ، **المشهد السياسي العراقي بعد انسحاب الصدر.. تعدد الفواعل وقلة الخيارات**، ترينذز للبحوث والاستشارات، متاح على الرابط https://trendsresearch.org/ar/insight/the-iraqi-political-scene ، تاريخ المقال2022/6/28.
9. **عدة سيناريوهات أمام العراق في ظل استمرار عقدة الحكومة، الحرة**، متاح على الرابط https://ume.la/cT2k9B ،تاريخ المقال 2022/4/19.
10. العبيدي مثنى ، **انعكاسات مُربكة: انسحاب "التيار الصدري" في العراق.. "أداة ضغط" أم "مناورة سياسية"؟**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على الرابط https://ume.la/BD6gGa ،تاريخ المقال 2022/6/22.
11. مكي لقاء ، **استقالات الصدريين في البرلمان العراقي وتعقيدات المشهد السياسي**، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/5401،تاريخ المقال 2022/6/16.
12. زكريا مرڤت ، **تحديات ضاغطة.... ماهي ابرز ملامح تشكيل الحكومة الجديدة في العراق ؟** ، المركز العربي للبحوث و الدراسات ، متاح على الربط http://www.acrseg.org/43065 ، تاريخ المقال 2022/11/6.
13. الزبيدي عدنان عبد الامير مهدي ، **مستقبل الحكومة العراقية الجديدة .. جدلية النجاح والتراجع**، كليه العلوم السياسية جامعة تكريت، متاح على الرابط https://ume.la/JaB7LF ، تاريخ المقال 2022/11/7.
14. النور السيد صباح ، **علاقات العراق الخارجية ومستقبلها**، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الربط https://ume.la/QYiNau، تاريخ المقال 2021/6/6.

15. الدباغ احمد ، **بعد التصويت عليه واعتماده رسميا.. ما إمكانية تنفيذ حكومة السوداني المنهاج الوزاري بالعراق؟**، الجزيرة، متاح على الرابط https://ume.la/N4G6fm ،تاريخ المقال 2022/12/18 .
16. **حكومة السوداني أمام أول مطب فعلي**، شفق نيوز، مقال متاح على الرابط https://ume.la/VYoOet ،تاريخ المقال 2022/12/14 .
17. صبحي حنان، **الصراع الاقليمي ودوره في زعزعة الامن القومي العراقي**، متاح على الرابط https://ume.la/Z4dfAW، تاريخ المقال 2020/6/24.
18. **حكومة السوداني.. جدولة أزمات العراق في عام واحد، سكاي نيوز عربية**، متاح على الرابط https://ume.la/RefYLI ،تاريخ المقال 2022/10/29.
19. العرداوي خالد ، **الموقف الدول و الاقليمي من حكومة السيد السوداني في ظل التحديات و الفرص الراهنة**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط https://ume.la/KZwdnb، تاريخ المقال 2022/12/3.
20. معاش مرتضى ، **مركز الفرات ناقش الموقف الدولي والاقليمي من حكومة السيد السوداني**، شبكة النبأ المعلوماتية ، متاح على الرابط https://m.annabaa.org/arabic/reports/33317 ،تاريخ المقال2022/12/5.
21. الحامد رائد ،**العراق.. 6 أسابيع بين نجاح وإخفاق حكومة السوداني ،الأناضول** ،متاح على الرابط https://ume.la/6CPV4M، تاريخ المقال 2022/9/12.
22. سعداوي احمد ، **تحديات حكومة السوداني**، العربي الجديد، متاح على الرابط https://ume.la/JGBkb9 ، تاريخ المقال 2022/11/1.
23. **مستقبل غامض: فرص نجاح الحكومة العراقية الجديدة في الانفتاح على محيطها العربي**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على الرابط https://ume.la/ai8ThP، تاريخ المقال 2022/11/7.

Reference:

First: Dictionaries and Lexicons

1-Ibn Manzur، Lisan al-Arab، 6th ed. (Beirut: Dar Sader، 1997).

2-Al-Baalbaki، Munir، Al-Mawrid Modern Dictionary (Beirut: Dar El-Ilm Lil-Malayeen، 2008).

Second: Arabic and Translated Books

1-Starikov، Nikolai، The Crisis: How It Is Manufactured، 1st ed. (Damascus: Dar Alaa Al-Din for Publishing، Printing، and Distribution، 2015).

2-Al-Musa'ida، Majid، Crisis Management، 1st ed. (Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution، 2012).

3-Al-Rahwan، Mohammed، Planning for Confronting Crises and Disasters (Cairo: Dar Abu Al-Majd for Printing، 2004).

4-Heikal، Mohammed، Skills of Crisis، Disaster، and Difficult Situation Management (Cairo: The Egyptian General Book Authority، 2006).

5-Al-Faqih، Abdullah Mohammed، Crisis Management، 1st ed. (Sana'a: University of Science and Technology، 2011).

6-Al-Jubouri، Maher & Hanan، Shafiq، Human Rights، Children، and Democracy (University of Mosul: Dar Ibn Al-Atheer for Printing and Publishing، 2009).

7-Abdel Aal، Hala، Evaluating Political Propaganda in Parliamentary Elections (Cairo: Al-Arabi for Publishing and Distribution، 2017).

8-Al-Mashhadani، Mohammed، Political Systems (Mosul: Dar Al-Hikma for Printing and Publishing، 2015).

9-Hanoon، Khalid Hamid، Political Systems (Baghdad: Arab House for Law، 2010).

10-Al-Dibs، Issam، Political Systems: Foundations of Political Organization، 2nd ed. (Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution، 2013).

11-Amidi، Serbest، Electoral Systems in the World: Iraq as a Case Study، 1st ed. (Duhok: University of Duhok Press، 2011).

Third: Research Papers and Academic Journals

1-Al-Aqeel، Sarah، Dealing with Crises (Riyadh: Promising Research Center for Social Research and Women's Studies، 2017).

2-Abdullah, Sherzad Suleiman. "' The Crisis and the Success Factors of the Strategy to Confront It '". Tikrit Journal For Political Science, vol. 4, no. 30, Dec. 2022, pp. 218-42, doi:10.25130/tjfps.v4i30.94.

3-Abdulrazzaq، Moataz Salman، "Crisis Management and Information Systems: Dimensions of Impact and Effectiveness،" Journal of Baghdad College of Economic Sciences University، no. 28 (2011).

4-Kadhim, Sumaya Daham, and Ali Saadi Abdel-Zahra Jubeir. "Abstaining from the Iraqi Parliamentary Elections: A Case Study of 2018 and 2021 Elections." *Tikrit Journal For Political Science* 1.27 (2022): 261-297.

5-Al-Saeedi، Abdul-Jabbar، The Map of Political Forces Participating in the 2021 Iraqi Legislative Elections، Arab Center for Research and Policy Studies، Situation Assessment (Doha، 8 October 2021).
6-Abdul-Zahra، Ali Saadi، The 2021 Iraqi Legislative Elections: An Analytical Study، Bayan Center for Planning and Studies Publications Series (Bayan Center for Planning and Studies، 2021).

Fourth: Newspapers

1-Al-Taie، Sadiq، "Al-Sudani's Government and the Formation of New Coalitions،" Al-Quds Al-Arabi، vol. 34، no. 10784 (London، 2022).
2-Abdel-Meguid، Waheed، "The Jurisprudence of the Majority and Consociationalism،" Al-Ahram، no. 49336 (Egypt، 2022).
3-Iraqi Council of Representatives Elections Law، Iraqi Gazette، no. 4603، 62nd year (Iraq، 2020).

Fifth: Internet Sources

1-Bala، Sabah، "The Concept of Elections،" Political Encyclopedia، available at: https://ume.la/5VgFDX، article date: 6 September 2017.
2-Al-Salhi، Omar، "Future Center Discusses the Results of the Iraqi Elections and Their Impact on Government Formation،" Annabaa Information Network، available at: https://m.annabaa.org/arabic/reports/28888، article date: 24 October 2021.
3-Background: Major Blocs and Alliances Participating in the Iraqi Elections، Arabic.News.CN، available at: https://ume.la/QEwh15، article date: 6 October 2021.
4-Al-Ameri، Ibtisam، "A Preliminary Reading of the Iraqi Parliamentary Elections،" ORSAM – Center for Middle Eastern Studies، available at: https://www.orsam.org.tr/ar/2021-irak-parlamento-secimlerinin-degerlendirilmesi/، article date: 11 October 2021.
5-Iraq Elections 2021: Political Forces Reject Results and Warn of a 'Negative Impact on Social Consensus'، BBC News Arabic، available at: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58943485، article date: 16 October 2021.
6-Muqtada al-Sadr: Those Rejecting Election Results Are Trying to Drag Iraq into Chaos، Asharq، available at: https://asharq.com/ar/6JhZmxJ8nIxDO2g2iOp0m6، article date: 23 October 2021.
7-Abu Al-Nour، Mohammed Faraj، "The Iraqi Government between Majority Rule and Sectarian Participation،" Al-Khaleej، available at: https://ume.la/NabSRv، article date: 6 January 2022.
8-Salem، Abbas Aboud، "The Iraqi Political Scene after Al-Sadr's Withdrawal: Multiple Actors and Limited Options،" Trends Research & Advisory، available at: https://trendsresearch.org/ar/insight/the-iraqi-political-scene، article date: 28 June 2022.
9-Several Scenarios Facing Iraq amid the Continued Government Deadlock، Al-Hurra، available at: https://ume.la/cT2k9B، article date: 19 April 2022.
10-Al-Obaidi، Muthanna، "Confusing Repercussions: The Withdrawal of the Sadrist Movement in Iraq—A Pressure Tool or a Political Maneuver?"، Future Center for Advanced Research and Studies، available at: https://ume.la/BD6gGa، article date: 22 June 2022.

11-Maki، Liqaa، "The Resignations of Sadrist MPs from the Iraqi Parliament and the Complexities of the Political Scene،" Al Jazeera Centre for Studies، available at: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5401، article date: 16 June 2022.
12-Zakaria، Marvat، "Pressing Challenges: What Are the Most Prominent Features of Forming the New Iraqi Government?"، Arab Center for Research and Studies، available at: http://www.acrseg.org/43065، article date: 6 November 2022.
13-Al-Zubaidi، Adnan Abdul Amir Mahdi، "The Future of the New Iraqi Government: The Dialectic of Success and Decline،" College of Political Science، Tikrit University، available at: https://ume.la/JaB7LF، article date: 7 November 2022.
14-Al-Nour، Al-Sayyid Sabah، "Iraq's Foreign Relations and Their Future،" Arab Democratic Center، available at: https://ume.la/QYiNau، article date: 6 June 2021.
15-Al-Dabbagh، Ahmed، "After Its Approval and Official Adoption: What Are the Prospects for Implementing Al-Sudani's Governmental Program in Iraq?"، Al Jazeera، available at: https://ume.la/N4G6fm، article date: 18 December 2022.
16-Al-Sudani's Government Faces Its First Real Test، Shafaq News، available at: https://ume.la/VYoOet، article date: 14 December 2022.
17-Subhi، Hanan، "The Regional Conflict and Its Role in Undermining Iraqi National Security،" available at: https://ume.la/Z4dfAW، article date: 24 June 2020.
18-Al-Sudani's Government: Scheduling Iraq's Crises within One Year، Sky News Arabia، available at: https://ume.la/RefYLl، article date: 29 October 2022.
19-Al-Ardawi، Khalid، "The International and Regional Stance toward Prime Minister Al-Sudani's Government amid Current Challenges and Opportunities،" Al-Furat Center for Development and Strategic Studies، available at: https://ume.la/KZwdnb، article date: 3 December 2022.
20-Maash، Murtadha، "Al-Furat Center Discusses the International and Regional Position toward Prime Minister Al-Sudani's Government،" Annabaa Information Network، available at: https://m.annabaa.org/arabic/reports/33317، article date: 5 December 2022.
21-Al-Hamid، Raed، "Iraq: Six Weeks between Success and Failure of Al-Sudani's Government،" Anadolu Agency، available at: https://ume.la/6CPV4M، article date: 12 September 2022.
22-Saadawi، Ahmed، "Challenges Facing Al-Sudani's Government،" Al-Araby Al-Jadeed، available at: https://ume.la/JGBkb9، article date: 1 November 2022.
23-An Uncertain Future: Prospects for the Success of the New Iraqi Government in Opening Up to Its Arab Surroundings، Future Center for Advanced Research and Studies، available at: https://ume.la/ai8ThP، article date: 7 November 2022.